

المعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)

إستراتيجية تنمية المدن (CDS)

الندوة الإقليمية (2) بإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في الفترة من 6-7 مارس 2010م

الخرطوم / جمهورية السودان

1- مقدمة:

أنشئت وحدة إستراتيجية تنمية المدن (CDS) بالمعهد العربي لإنماء المدن منذ عام 2005م، بدعم من منظمة تحالف المدن، البنك الدولي ومنظمة الأوبك. وخلال هذه الفترة ساعد المعهد عدة مدن عربية لإقامة إستراتيجية تنمية بها، ونذكر منها على سبيل المثال عدن، عمان، الإسكندرية، صنعاء والعمل جاري في مدن أخرى. وفي هذا الإطار عقد المعهد ندوة إستراتيجيات تنمية المدن بإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1) في مدينة النمامة بمملكة البحرين في الفترة من 29-31 مارس 2009م. وكانت أهدافها تتلخص في:

- تعريف عن فكرة إستراتيجية تنمية المدن ودورها في التنمية المستدامة.
- المجالات التي تتعامل معها الإستراتيجية مثل التنمية الاقتصادية المحلية وتحسين المناطق العشوائية، إلخ.
- عرض تجارب بعض المدن التي طبقت الإستراتيجية بالمنطقة.
- فكرة المشاركة الجماعية في تنفيذ الإستراتيجية.
- وما هي الروابط والعلاقات وأنماط التشبيك المطلوبة لتطوير وتفعيل تطبيقات إستراتيجيات تنمية المدن بالمنطقة؟

إن إستراتيجية تنمية المدن هي خطة عمل لتحقيق نمو عادل في المدن، يتم تطويرها واستدامتها من خلال المشاركة، وذلك بغية تحسين مستوى نوعية الحياة لجميع المواطنين.

وتشمل أهداف إستراتيجية تنمية المدينة رؤية جماعية للمدينة وخطط عمل تهدف إلى تحسين أساليب الحكم والإدارة الحضرية، وإلى رفع الاستثمارات بغية توسيع فرص التوظيف والخدمات، وتحقيق إنخفاض منتظم ومستدام لمستويات الفقر الحضري.

2- التركيز الاستراتيجي في استراتيجيات تنمية المدن

ان ما تركز عليه معظم الاستراتيجيات التي وُضعت لتنمية المدن هو ضرورة تحقيق تحسينات في ثلاث مجالات مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً، وهي: أسلوب الحكم/الإدارة في المدينة، تحقيق نمو اقتصادي على المستوى المحلي، وتخفيف حدة الفقر.

2-1 أسلوب الحكم/الإدارة في المناطق الحضرية

ويشمل ذلك تبني مبدأ اللامركزية والذي يُعطي الإدارة المحلية الحق في إتخاذ القرارات الإدارية والمالية، وضع الأولويات وترتيبها، بطريقة شفافة، وكذلك وجود محاسبة/ مساءلة علنية.

2-2 نمو إقتصادي على المستوى المحلي:

ويشمل ذلك ميزات المدينة التنافسية التي يمكن أن تُركز عليها أو تستغلها لزيادة التوظيف لقاعدة واسعة من عمالها وتدعم قاعدة إيراداتها، التي تلبى برامجها وترضي طموحات مواطنيها. وبالتالي تُقلص الفقر الحضري، والذي يمكن تحقيقه بطرق مباشرة مثل توصيل الخدمات، وضع سياسات تسعيرية عادلة للخدمات الأساسية، إلخ، وأخرى غير مباشرة مثل الحصول على المعلومات، حق الاستفادة من التسهيلات والقرص، إزالة العوائق القانونية التي لها تأثير تمييزي، حيث تُحرّم المرأة من التكافؤ في قدرة الوصول إلى خدمات أساسية، مثل حيازة الأرض والحصول على القروض والتوظيف.

2-3 تحسين التخطيط العمراني والبيئي للمدينة:

إرتبط الإنسان عبر التاريخ بالحيز المكاني المحيط به، وينبع هذا الإرتباط من علاقته وتفاعله مع البيئة والعوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية المحيطة به. ومع تزايد أعداد السكان وتنامي إحتياجاتهم أصبح التخطيط العمراني بصفة عامة مرآة للوضع الإقتصادي والإجتماعي والبيئي والتنموي للدول. فالتخطيط العمراني السليم يضع في الإعتبار كل المتغيرات الزمانية والمكانية ويراعي إحتياجات الإنسان الحالية والمستقبلية ويساعد على تحقيق مفهوم التنمية المستدامة، التي تعتبر خدمات الحركة والنقل والمرور والحفاظ على البيئة إحدى دعائمها وأبرز مؤشراتنا. وبما أن معظم المدن العربية لا تراجع هذه الأوضاع من وقت لآخر، تفاقمت مشاكل المدن التخطيطية والبيئية وبرزت الحاجة لإعادة التخطيط لوضع حلول تتماشى مع الوضع الراهن.

2-4 تحسين السكن العشوائي:

يتم ذلك من خلال تحسين البنية التحتية الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية من مدارس، مراكز صحية ومناطق ترفيهية، خلق بيئة إقتصادية محلية تُمكن سكان تلك المناطق من إيجاد فرص عمل. وفوق هذا وذاك الإعتراف

بحقهم في ملكية الأرض التي يعيشون فيها. ومن ثم وضع الخطط الإسكانية المستقبلية التي تُلبّي احتياجات التكاثر الطبيعي لسكان المدينة والهجرات الوافدة من المناطق الريفية.

2- متابعة سير التقدم:

عموماً، ينبغي أن تخرج إستراتيجية تنمية المدينة بمخرجات هامة، أولها الوصول إلى رؤية وإستراتيجية متناسقتين ومن خلال مشاركة واسعة تُجسد أعلى درجة إجماع. كما ينبغي أن تعكس هذه الرؤية، إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية الاقتصادية المحلية ولتخفيف الفقر الحضري، مُتبعَةً سياسات لصالح الفقراء. وكذلك ضرورة أن تُترجم هذه الإستراتيجية من خلال الإجماع عليها إلى خطط عمل محددة بوضوح، مع جدول زمني ملزم للجميع، ولمن تُسند عملية التنفيذ، وآليات الرصد والمتابعة، وما هي الطرق المتبعة لمساءلة الجميع.

وقد حُدِدت القضايا التالية كقضايا أساسية في عملية متابعة إستراتيجية تنمية المدينة بغية تحقيق نجاحها:

- تحويل إستراتيجية تنمية المدينة إلى عمل مؤسسي.
- ماهو التأثير على عملية تخفيف الفقر؟
- التأثير الشامل للإستراتيجية على المدينة إقتصادياً، بيئياً، تخطيطياً، إدارياً، الخ.

وبما أن منظور إستراتيجية تنمية المدن الذي إقترحه البنك الدولي وشركاؤه في تسعينات القرن الماضي منظور عالمي لمساعدة المدن في حل المشاكل الناتجة عن إزدياد السكان، الفقر الحضري، الخ، وقد تبنته أكثر من مائة مدينة حول العالم رغم تنوع مواقعها الجغرافية، إختلاف ثقافتها، إقتصادياتها، مناخها، نظم حكمها، الخ. وفي هذا الإطار نجد أن العالم العربي هو أكثر أقاليم العالم تجسيداً لهذه التباينات، التي تفرض علينا التعاطي مع إستراتيجيات تنمية المدن بمنظور يراعي النواحي الثقافية، الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية، لبلدان المنطقة، الخ.

ومن هذا المنطلق هنالك أسئلة مشروعة تطرح نفسها، على سبيل المثال لا الحصر:

- درجات تطبيق اللامركزية بكل تبعاتها السياسية، الإقتصادية، الإدارية، وآلية إتخاذ القرارات، إمكانية الحصول على قروض من جهات أجنبية، الخ.
- مشاركة المواطنين بكل قطاعاتهم في إتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- الحلول المتكررة محلياً للتعاطي مع ظاهرة السكن العشوائي، خاصة أسواق الأراضى، تقديم الخدمات الأساسية والإجتماعية وتنمية إقتصادية محلية.

3- أهداف الندوة:

- مستوى التنفيذ التي حققته إستراتيجيات تنمية المدن العربية، وإذا لم يتم تطبيقها ، ما هي الأسباب الأساسية وراء ذلك؟
- إذا كان هنالك أسباب ثقافية، سياسية، إقتصادية تحول دون تطبيق إستراتيجية تنمية المدن بالعالم العربي، ماهي التعديلات التي يمكن إجراؤها على الإستراتيجية لتناسب مع الوضع الراهن للمدن العربية؟
- هل خلق روابط وعلاقات مع المانحين، وأنماط تشبيك بين المدن العربية، ومع المحافظات والحكومات المركزية ربما تساعد في دفع عملية تنفيذ إستراتيجيات تنمية المدن؟

4- محاور الندوة والموضوعات

- متحدثون رئيسيون عملوا في مجالات التنمية الحضرية بالعالم العربي وكسبوا خبرات واسعة في :
 - أسلوب الحكم/ الإدارة في المناطق الحضرية.
 - التنمية الإقتصادية المحلية.
 - تحسين التخطيط العمراني والبيئي.
 - تحسين السكن العشوائي.
- تجارب المدن العربية التي أقامت إستراتيجيات تنموية بمدنها، وما هي الصعوبات والعقبات التي واجهتها خلال مراحلها المختلفة من الفكرة وحتى التنفيذ؟ وهل حققت الإستراتيجية مراميها الأساسية في المجالات التالية:
 - مشاركة المواطنين بكل قطاعهم في إتخاذ القرارات التي تمهمهم.
 - تحويل إستراتيجية تنمية المدينة إلى عمل مؤسسي.
 - المجالات التي ركزت عليها الإستراتيجية ونسبة التنفيذ.
 - التأثير على عملية تخفيف الفقر الحضري.
 - التأثير الشامل للإستراتيجية على المدينة، إقتصادياً، بيئياً، تخطيطاً، إدارياً، الخ.
 - تعديلات ضرورية تم إدخالها على بنود الإستراتيجية الأصلية لتلاءم وضع المدينة المعنية.

5- المشاركون:

- تخاطب الندوة رؤساء الأجهزة الفنية المعنية بتخطيط إستراتيجيات تنمية المدن وتنفيذ المشروعات المنبثقة عنها.
- رؤساء مجالس المدن وإداريها.
- أساتذة الجامعات والمختصون في المجالات ذات الصلة.

6- التأثيرات المتوقعة:

- تبني إستراتيجية تنمية مدن تتلاءم مع ظروف العالم العربي، ثقافياً/اجتماعياً، إقتصادياً وسياسياً، وتلبي إحتياجات المواطنين وقادتهم.

7- النتائج المتوقعة:

- تحديد مكان القوة والضعف لإستراتيجية تنمية المدن، في إطار العالم العربي.
- تطوير نظرة تحليلية موضوعية لآليات تنفيذ إستراتيجية تنمية المدن التي وضعها البنك الدولي وشركاؤه، قابلة للتنفيذ بالعالم العربي.